

أبريل/نيسان 2025

تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية
لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

كيف يمكن للقطاع الخاص تعزيز النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

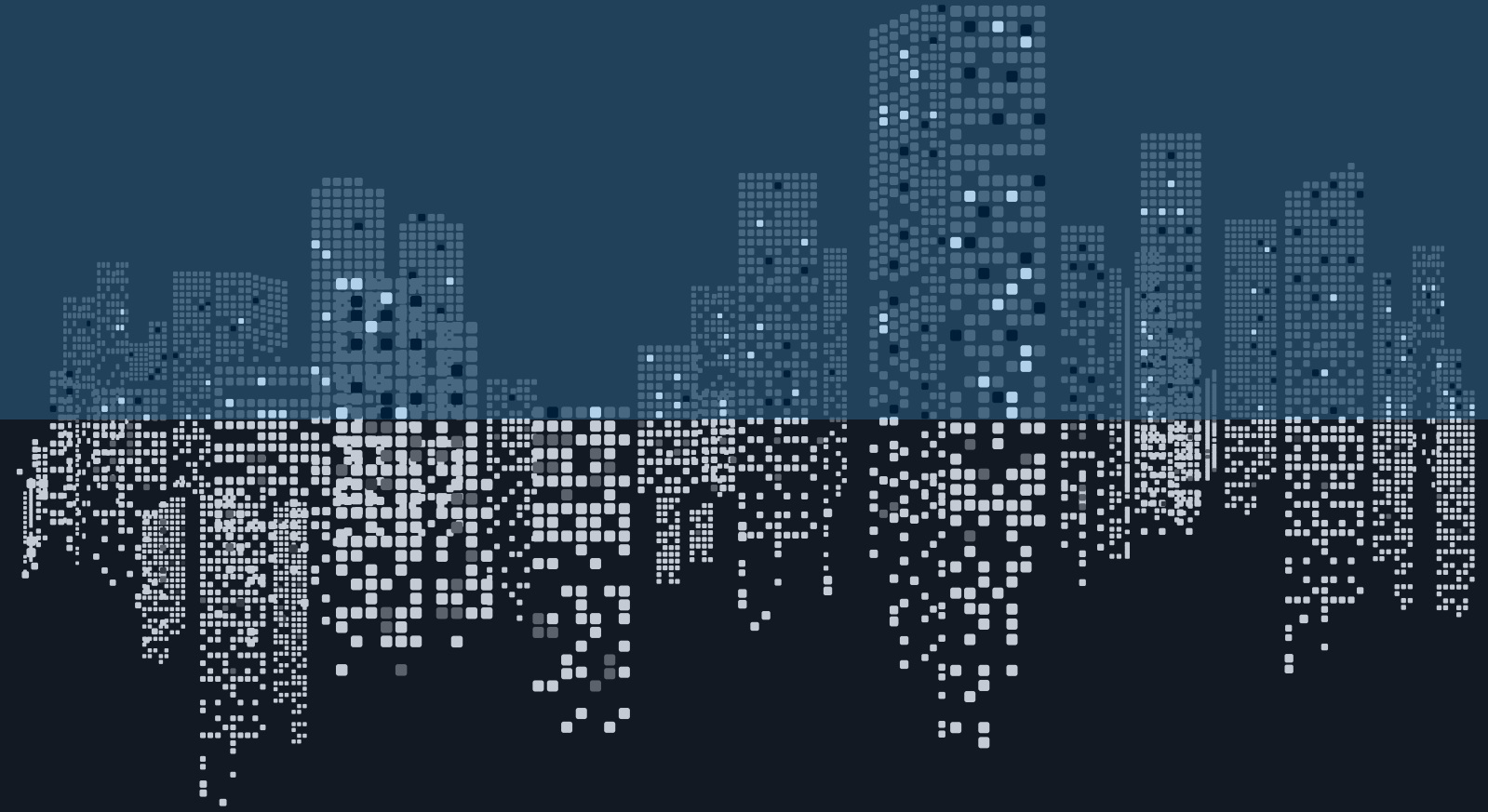
روبرت غاتي، هارون أوندر، عاصف م. إسلام، جيسिका توريس، جيانلوكا ميلي، فيديريكو بينيت،
سومين تشون، رنا لطفي، إلياس سوفانوف



تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
أبريل/نيسان 2025

كيف يمكن للقطاع الخاص تعزيز النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

كيف يمكن للقطاع الخاص تعزيز النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



مقدمة وعرض عام للنتائج

يواجه الاقتصاد العالمي حالة متزايدة من عدم اليقين تلقي بظلالها الضبابية على التنبؤات الاقتصادية، فقد بلغ النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معدلًا متواضعًا قدره 1.9% في المتوسط في عام 2024؛ غير أنه اعتباراً من 8 أبريل/نيسان 2025، من المتوقع أن تتسارع وتيرة هذا المعدل بشكل طفيف ليصل إلى 2.6% في عام 2025، وإلى 3.7% في عام 2026. ومع ذلك، لا تزال هذه التوقعات تكتنفها حالة من الغموض وعدم اليقين. بالنظر إلى التأثيرات المحتملة لتغيّر ديناميكيات التجارة على النمو العالمي، والتضخم، وأسواق النفط. فقد أدى الصراع إلى تراجع جهود التنمية في جميع أنحاء المنطقة، وسيظل تأثيره قائماً لفترة طويلة بعد ذلك، مما يفاقم الضعف المزمن في معدلات النمو. وتعاني المنطقة من تدني مستويات المعيشة، إذ يبلغ نصيب الفرد من الاستهلاك 19% فقط مقارنة بالبلدان النظيرة في الاقتصادات الرائدة، ويرجع ما بين ثلث ونصف هذه الفجوة إلى انخفاض الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. وبالتالي من الضروري وجود قطاع خاص ديناميكي لسد هذه الفجوة.

يمكن للشركات ومنشآت الأعمال أن تكون ركيزة أساسية لتحفيز النمو، من خلال خلق الوظائف، وتحسين سبل كسب الرزق، إلى جانب العمل كمحرك للابتكار في الاقتصاد، غير أن القطاع الخاص في المنطقة يفتقر إلى الديناميكية اللازمة للنمو. ويشهد نمو إنتاجية العمالة انخفاضاً كبيراً في جميع أنحاء المنطقة، ولا يستثمر أو يبتكر سوى عدد قليل من الشركات. كما أن معدل دخول الشركات إلى الأسواق وخروجها منها منخفض. علاوة على ذلك، لا يزال الانقسام قائماً بين القطاع الخاص الرسمي الصغير والقطاع غير الرسمي الكبير. وعلى الرغم من زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم، حيث تبلغ معدلات إتمام مرحلة التعليم الإعدادي (المتوسط) حوالي 70% في المتوسط، فإن المنطقة لم تستغل رأس المال البشري بالشكل الأمثل منذ فترة طويلة، حيث تُستبعد النساء إلى حد كبير من سوق العمل. ونتيجة لهذه التحديات، فإن القطاع الخاص في المنطقة غير مهيا لمواجهة صدمات مثل الصراعات والظواهر المناخية الشديدة، وإن كانت هناك مؤشرات على قدرة الشركات ومنشآت الأعمال على التكيف مع الشدائد والأزمات.

لتعزيز أداء القطاع الخاص، ربما يكون على الحكومات في المنطقة إعادة النظر في دورها. ومن شأن تعزيز المنافسة في الأسواق، وتحقيق تكافؤ الفرص بين الشركات الخاصة والشركات التابعة للدولة، إلى جانب تهيئة بيئة مواتية لأنشطة الأعمال أن تسهم بشكل كبير في إطلاق إمكانات النمو الكامنة في المنطقة. كما أن تبني الشفافية في البيانات ووضع سياسات قائمة على الشواهد والأدلة قد يساعدان في توجيه المسار المستقبلي، ويشمل ذلك التقييم المستمر للسياسات الصناعية، وهو موضوع يثير نقاشاً مستمراً بين واضعي السياسات والاقتصاديين في مختلف أنحاء العالم. ومن جانبها، يمكن للشركات ومنشآت الأعمال بناء قدراتها الذاتية من خلال تحسين ممارسات الإدارة لديها. وفي الوقت نفسه، فإن تعظيم الاستفادة من المواهب والكفاءات غير المستغلة لدى رائدات الأعمال و النساء العاملات قد يعزز النمو الاقتصادي في المنطقة.

آفاق النمو بالمنطقة في أوقات عدم اليقين

بلغ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معدلًا متواضعًا قدره 1.9% في المتوسط في عام 2024، وهو معدل مماثل تقريباً للمعدل الذي تحقق في عام 2023. ومع ذلك، فإن هذه الأرقام الإجمالية تُخفي وراءها تباينات وفروقات واضحة على مستوى المنطقة. فقد شهدت دول مجلس التعاون الخليجي تحسناً في النمو، حيث ارتفع من 0.4% في عام 2023 إلى 1.9% في عام 2024 وسجلت أسعار النفط وإنتاجه هبوطاً حاداً في عام 2023 مما تسبب في جمود النمو تقريباً، بينما استند النمو المتواضع في عام 2024 إلى أداء القطاعات غير النفطية في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

على الجانب الآخر، قابل هذا التحسن في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي تباطؤ في بقية بلدان المنطقة. ففي الاقتصادات النامية المستوردة للنفط، تراجع النمو بشكل حاد من 3.2% في عام 2023 إلى 1.9% في عام 2024، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى تباطؤ النمو في جمهورية مصر العربية بسبب ضعف أداء قطاع التصنيع، والقيود المفروضة على الواردات، فضلاً عن انخفاض حركة السفن في قناة السويس. وفي الاقتصادات النامية المُصدّرة للنفط، كان التباطؤ أكثر وضوحاً، حيث انخفض النمو من 3.6% في عام 2023 إلى 1.9% في عام 2024، وكان السبب الرئيسي وراء ذلك استقرار إنتاج النفط عند مستوى ثابت في جمهورية إيران الإسلامية.

واعتباراً من 8 أبريل/نيسان 2025، من المتوقع أن يصل متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي في المنطقة إلى 2.6% في عام 2025، وإلى 3.7% في عام 2026. ومن المتوقع أن تعود الزيادة التدريجية في إنتاج النفط بالنفع على البلدان المُصدّرة للنفط في المنطقة، في حين قد تستفيد البلدان المستوردة للنفط من ارتفاع مستوى الاستهلاك الخاص وتراجع معدلات التضخم. ومع ذلك، لا تزال التوقعات تكتنفها حالة من الغموض وعدم اليقين، إذ يشكّل عدم اليقين بشأن السياسات العالمية، وتراجع الطلب العالمي، وتقلبات أسواق النفط، إلى جانب أوضاع الهشاشة مخاطر محتملة قد تعرقل مسيرة التعافي المتوقع للنشاط الاقتصادي بالمنطقة. وقد يؤدي انخفاض الطلب العالمي إلى تراجع عائدات الصادرات النفطية، مما يزيد من الضغوط على أوضاع المالية العامة والحسابات الخارجية للبلدان المُصدّرة للنفط. ومن ناحية أخرى، قد تستفيد البلدان المستوردة للنفط من انخفاض أسعار النفط. غير أن تراجع التحويلات المالية، إلى جانب تدهور ثقة المستهلكين والمستثمرين، قد يتسبب في موجة من خروج رؤوس الأموال، مما يشكّل ضغطاً إضافياً على الأرصدة الخارجية. وفي السياق ذاته، سيكون لتطورات حالة عدم اليقين بشأن سياسات التجارة العالمية تأثيرٌ كبيرٌ على مدى تحقق التوقعات المستقبلية من عدمه.

يمكن أن يترتب على اشتداد حالة عدم اليقين بشأن سياسات التجارة تأثيرات فعلية، إذ يمكن أن تؤثر سلباً على القرارات المتعلقة بالقطاع الخاص، لا سيّما فيما يتعلق بالاستثمارات، والدخول إلى الأسواق والخروج منها، والإنتاجية. وتعتمد درجة قابلية التأثير بصدمات التجارة على عدة عوامل. فقد تكون البلدان التي تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط أكثر تأثراً بالتطورات والمستجدات التي تشهدها أسواق النفط العالمية، وذلك من خلال تأثير صدمات التجارة في مستويات الطلب والتعديلات التي تطرأ على العرض. ومن المرجح أن تكون الاقتصادات الأكثر اندماجاً ونشاطاً في الأسواق الدولية أكثر عرضة لصدمات التجارة، على الرغم من أن تحرير التجارة والاندماج يرتبطان عادةً بارتفاع معدلات النمو على المدى الطويل، وإن كان ذلك يصاحبه آثار توزيعية متفاوتة. وقد تكون درجة التأثير بصدمات التجارة أكبر أيضاً عندما تتركز الصادرات في عدد محدود من المنتجات أو لدى بعض الشركاء التجاريين، حيث يحد نقص التنوع من قدرة الاقتصاد على استيعاب الصدمات القطاعية أو الخاصة بالبلدان والتعامل معها. إضافة إلى ذلك، من المرجح أن يكون لتغير ديناميكيات التجارة العالمية تأثيرٌ مباشرٌ محدودٌ على العديد من اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نظراً لأنماط التجارة الحالية. ومع ذلك، فإن التأثيرات غير المباشرة من خلال الظروف العالمية، بما في ذلك أسعار النفط، تشكل مخاطر كبيرة تُنذر بتدهور الأوضاع. وقد تسبب التأثيرات الناجمة عن تغير ديناميكيات التجارة في تباطؤ الاستهلاك، وسيعتمد المسار الذي ستؤول إليه حالة عدم اليقين على الاستجابات الكلية على صعيد السياسات للشركاء التجاريين الآخرين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعلى المدى الطويل، فإن صدمات التجارة التي تواجهها البلدان الأخرى قد تؤثر أيضاً على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل غير مباشر من خلال إعادة توجيه مسار التجارة، وقد تكون هذه الآثار سلبية أو إيجابية حسب السياق. وفي ظل البيئة العالمية التي يخيم عليها عدم اليقين، تظل التحديات القائمة التي تفرضها أوضاع الصراع والهشاشة مستمرة في العديد من اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

عدم الاستقرار يُخيم على تحقيق السلام والتعافي

أثرت الصراعات سلباً على التقدم الاقتصادي في المنطقة، ولقد كانت الخسائر في الأرواح البشرية والاضطرابات المجتمعية فادحة بدرجة تفوق كل الحسابات، وستظل النداءات الاقتصادية عميقة وباقيةً لأمدٍ بعيد. فلم يتعاف أي بلد مزقته الحروب في المنطقة تعافياً كاملاً من الدمار الاقتصادي الذي شهدته العقود الأخيرة.

تشير التقديرات إلى فداحة الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الصراع الأخير المتمركز في قطاع غزة. ففي عام 2024، انخفض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية بنسبة 27% في المتوسط، حيث بلغت نسبة التراجع 83% في قطاع غزة و17% في الضفة الغربية. كما تقلص الدور الاقتصادي لقطاع غزة في الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير، إذ تراجع نصيب القطاع من 17% قبل اندلاع الصراع إلى 3.3% بحلول نهاية عام 2024، على الرغم من أن حوالي 40% من سكان الأراضي الفلسطينية يعيشون في قطاع غزة. واعتباراً من ديسمبر/كانون الأول 2024، يكاد قطاع غزة بأكمله يعاني من الفقر، بينما يبلغ معدل الفقر في الضفة الغربية 28.5%. وفي فبراير/شباط، أشارت تقديرات كل من البنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، في تقييم مؤقت سريع مشترك للأضرار والاحتياجات، إلى بلوغ إجمالي تكلفة التعافي وإعادة الإعمار نحو 53 مليار دولار. ومع ذلك، لا تزال آفاق المستقبل الاقتصادي للأراضي الفلسطينية تكتنفها حالة من الغموض وعدم اليقين.

وفي لبنان، انتهت حالة الشلل السياسي، التي استمرت أكثر من عامين، بعد انتخاب حكومة إصلاحية في بداية عام 2025. ومع نهاية عام 2024، اقترب الانخفاض التراكمي في إجمالي الناتج المحلي للدولة منذ عام 2019 إلى نحو 40%، وذلك بعد خمس سنوات من الأزمات التي عصفت بالبلاد. ووفقاً لتقييم البنك الدولي السريع للأضرار والاحتياجات، بلغت قيمة الأضرار التي لحقت بالأصول المادية 6.8 مليارات دولار، بينما وصلت الخسائر الاقتصادية إلى 7.2 مليارات دولار، وبلغت تكاليف التعافي وإعادة الإعمار 11 مليار دولار.

وفي الجمهورية العربية السورية، أدت نهاية نظام الرئيس السابق بشار الأسد في ديسمبر/كانون الأول 2024 إلى إشعال شرارة التحول السياسي بعد صراع استمر لأكثر من عقد من الزمان وتسبب في نزوح أكثر من نصف السكان قبل الحرب. وتشير بيانات الإضاعة الليلية إلى تراجع طفيف في النشاط الاقتصادي خلال فترة انتقال السلطة. وعلى ضوء هذه الخلفية، يُتوقع أن ينكمش إجمالي الناتج المحلي بنسبة 1% في عام 2025، بعد تراجع قدره 1.5% في عام 2024. ومن المرتقب أن تستمر معدلات الفقر المدقع في الارتفاع مع انكماش إجمالي الناتج المحلي.

وفي الجمهورية اليمنية، انخفض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 59% منذ عام 2000، ما أدى إلى انزلاق معظم اليمنيين في غياهب الفقر وتدهور شديد في رأس المال البشري. ووفقاً لتقييم البنك الدولي السريع للأضرار والاحتياجات، فقد تعرض أكثر من 40% من المساكن، و38% من المرافق الصحية والمستشفيات، و29% من البنية التحتية للنقل لأضرار في عام 2020. كما أفاد تقرير مستجدات الأمن الغذائي الصادر عن برنامج الأغذية العالمي (فبراير/شباط 2025) بأن 63% من الأسر اليمنية تعاني من نقص في الغذاء.

متلازمة النمو المنخفض المزمنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يرتبط الصراع ارتباطاً وثيقاً بتاريخ طويل من النمو الاقتصادي البطيء في المنطقة. فمنذ عام 2000، كان نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في المنطقة أقل من المستوى الوسيط في الاقتصادات المماثلة، وهذا الوسيط لم يكن بالفعل مرتفعاً. ويرجع هذا النمو الضعيف إلى حد كبير إلى ضعف أداء القطاع الخاص.

تعاني الشركات ومنشآت الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من انتشار الاقتصاد غير الرسمي، وضعف الإنتاجية، ومحدودية القدرة على التأهب لمواجهة الصدمات

يتسم معدل نمو الإنتاجية في القطاع الخاص بالمنطقة بالضعف والتراجع المستمر. فوفقاً لأحدث البيانات المتاحة من مسح البنك الدولي لمؤسسات الأعمال بشأن الشركات الرسمية، انخفض نمو المبيعات لكل عامل بنسبة 8% في المتوسط، وهو أداء أسوأ بكثير مقارنة بالشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (0.4%-)، والشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل (0.4%)، والبلدان مرتفعة الدخل (2.4%). ورغم التفاوت الكبير بين البلدان، فإن نمو المبيعات لكل عامل ظل سلبياً في جميع أنحاء المنطقة، حيث تراوح بين 15%- في مصر و1.2% في المغرب. ولتعزيز الإنتاجية، من الضروري الاستثمار في مختلف مستلزمات ومدخلات الإنتاج والابتكار. ومع ذلك، لا يستثمر أو يبتكر سوى عدد قليل من الشركات. وفي المتوسط، يستثمر نحو 21.7% فقط من الشركات في المنطقة في رأس المال المادي، وهي نسبة أقل بكثير مقارنة بنظيراتها من الاقتصادات ذات الدخل المماثل. ويقدم نحو 14.5% من الشركات في المنطقة تدريباً رسمياً للموظفين، وهو شكل من أشكال الاستثمار في رأس المال البشري، غير أنه يمثل أقل من نصف المتوسط في الاقتصادات متوسطة الدخل. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن ضعف الاستثمار في رأس المال المادي والبشري يرتبط بانخفاض معدلات الابتكار في المنتجات والعمليات، فضلاً عن محدودية الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير.

يتيح توافر البيانات على مستوى الشركات على مدى عدة سنوات في المغرب وتونس إجراء تحليل مفصّل للإنتاجية، مما يكشف عن ديناميكيات متباينة. ففي المغرب، لا تنمو الشركات الأكثر إنتاجية بما يكفي للاستحواذ على حصة أكبر من السوق. غير أن زيادة متوسط الكفاءة الفنية، التي تعني استخدام الشركات لعوامل الإنتاج بشكل أكثر فاعلية، قد ساهمت إيجابياً في نمو إنتاجية العمالة. أما في تونس، فالوضع مغاير: إذ تستحوذ الشركات الأكثر إنتاجية على حصة أكبر من السوق، على الرغم من أن انخفاض الكفاءة الفنية قد أضر بنمو إنتاجية العمالة. وتؤكد هذه الملاحظات الحاجة إلى توافر بيانات عالية الجودة عن الشركات لتكوين فهم وافي وشامل عن القطاع الخاص في المنطقة.

علاوة على ذلك، تُسهم سمتان في اقتصادات المنطقة على الأرجح في ضعف نمو الإنتاجية وهما: التجزؤ المستمر بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي، واستبعاد المرأة من سوق العمل. ويمثل القطاع غير الرسمي ما بين 10% و30% من إجمالي الناتج، ويستوعب ما بين 40% و80% من إجمالي معدلات التشغيل. فنحو 40% من الشركات في لبنان، و50% في الأردن، و83% في المغرب تعمل في القطاع غير الرسمي، مما يجعل من الضروري فهم العوامل التي تؤثر على خياراتها فيما يخص أعمالها وأنشطتها. ومع ذلك، لا تزال هناك ندرة في البيانات الموثوقة المتعلقة

بالشركات العاملة في القطاع غير الرسمي. وتشير مسح استقصائية شملت شركات عراقية ومصرية غير رسمية إلى أن إنتاجية هذه الشركات أقل في المتوسط من إنتاجية مؤسسات ومنشآت الأعمال الرسمية. غير أن الحال في العراق مختلف، حيث تتواجد الشركات غير الرسمية وغير المنتجة إلى جانب الشركات المنتجة، والتي قد تكون قادرة على المنافسة مع الشركات الرسمية. وينبغي أن تراعي إجراءات السياسات التي تستهدف القطاع غير الرسمي هذا التباين.

تسجل المنطقة أدنى معدل لمشاركة النساء في القوى العاملة على مستوى العالم، حيث لا تتجاوز النسبة 18%، وهي أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 49% في عام 2023. وتشير تقديرات البحوث إلى أن سد الفجوة في معدلات التشغيل بين الجنسين من شأنه أن يزيد نصيب الفرد من الدخل بنحو 50% في الاقتصاد النموذجي في المنطقة. وتُظهر الأدلة والشواهد الآخذة في الظهور أيضاً أن زيادة تمثيل المرأة في مناصب القيادة والإدارة العليا قد يسهم في ضم المزيد من النساء إلى القوى العاملة في المنطقة، حيث تبلغ نسبة النساء العاملات في الشركات التي تديرها النساء في المتوسط ضعفي مثيلتها في الشركات التي يديرها الرجال، بغض النظر عن قطاع النشاط الذي تعمل فيه الشركات. ومع ذلك، يقل عدد الشركات التي تتقلد فيها النساء مناصب في الإدارة العليا في اقتصادات المنطقة مقارنة بنظيراتها في الاقتصادات ذات الدخل المماثل. وحتى في السعودية، التي نفذت إصلاحات مهمة أدت إلى زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة، فإن 2.95% فقط من الشركات لديها امرأة تتقلد منصباً في الإدارة العليا - وهي نسبة أقل بكثير من المتوسط في الاقتصادات مرتفعة الدخل والبالغ 18.7%.

وبسبب انخفاض معدلات النمو وضعف الإنتاجية، فإن القطاع الخاص في المنطقة غير مؤهل لاستيعاب الصدمات والتكيف معها. فقد أُنْهَكَ الصراع العديد من الاقتصادات في المنطقة، التي أصبحت أيضاً واحدة من أكثر المناطق قابلية للتأثر بزيادة تواتر الظواهر المناخية الشديدة والكوارث الطبيعية، ما يؤدي إلى تكبد تكاليف اقتصادية باهظة. وتتسبب هذه الصدمات في اضطرابات كبيرة تُحدِّد من توسع ونمو أنشطة الأعمال. ومع ذلك، تُظهر الأدلة والشواهد وجود درجة ما من المرونة والقدرة على الصمود والتكيف أمام هذه الظواهر.

مستقبل أفضل للقطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يمكن لكل من الحكومات والشركات ومنشآت الأعمال المساهمة بشكل فعال في تنمية قطاع خاص يتسم بمزيد من الديناميكية. وفي هذا السياق، ينبغي على الحكومات أن تعيد النظر في دورها ومشاركتها في الأسواق، ويشمل ذلك تشجيع المنافسة، وتحسين بيئة الأعمال، إلى جانب تطبيق السياسات الصناعية بفاعلية وحكمة. وعلاوة على ذلك، من الضروري الاستثمار في جمع البيانات وتوفير إمكانية الوصول إليها لفهم ديناميكيات الشركات وتوجيه السياسات بشكل فعال. ويمكن للشركات ومنشآت الأعمال أن تواصل بناء قدراتها من خلال مسارين واعدتين هما: الارتقاء بممارسات الإدارة وتعظيم الاستفادة من ريادة الأعمال النسائية.

يزيد نطاق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل كبير في اقتصادات المنطقة، حيث يتسبب التشغيل في القطاع العام في استقطاب المواهب والكفاءات من القطاع الخاص. كما تهيمن الشركات المملوكة للدولة، بما تتمتع به من مزايا كبيرة، على قطاعات عادةً ما تخدمها الشركات الخاصة في مناطق أخرى من العالم. وعلى ذلك، يمكن أن يسهم اعتماد مبدأ الحياد التنافسي في ضمان معاملة عادلة لكل من الشركات المملوكة للدولة وشركات القطاع الخاص. إضافةً إلى ذلك، يؤثر ضعف بيئة الأعمال سلباً على الشركات، حيث تشتكي المزيد من الشركات في المنطقة من عدم الاستقرار السياسي والفساد وتعقيد إجراءات استصدار التراخيص والتصاريح مقارنةً بنظيراتها في البلدان ذات الدخل المماثل. لذا، فإن تحسين الإطار التنظيمي، وتعزيز كفاءة تقديم الخدمات العامة، وتقليل تكلفة الامتثال للوائح التنظيمية، كل ذلك من شأنه أن يعزز بيئة الأعمال. وبينما تكتسب السياسة الصناعية أهمية متزايدة على المستوى العالمي، قد تكون لها آثار غير مقصودة، خاصة مع وجود تشوهات سائدة بالفعل في الاقتصاد. ومن ثم، ليس من السهل وضع سياسة صناعية سليمة، إذ يلزم توافر قدرات حكومية كبيرة لتحديد إخفاقات السوق التي يتعين معالجتها، وتطبيق السياسة الصناعية على نحو يتسم بالكفاءة والمصداقية، إلى جانب تقييم النتائج المحققة وتصحيح المسار عند الحاجة. وفي هذا السياق، يُعد جمع البيانات واستخدام الأدلة والشواهد أمراً بالغ الأهمية في هذه المرحلة. وفي ظل كثرة الصعوبات والتحديات التي تواجه السياسة الصناعية، قد يكون النهج الأمثل هو معالجة التشوهات والاختلالات القائمة التي تؤثر على الاقتصاد العام أولاً، وخاصة في السياق الحالي من عدم اليقين المتزايد بشأن سياسة التجارة.

كما يمثل تحسين توافر البيانات الإدارية على مستوى الشركات وسهولة الوصول إليها خطوة ضرورية للحصول على صورة أوضح عن القطاع الخاص، وبالتالي توجيه القرارات الحكومية على نحو أفضل. وتعتمد الكثير من التحليلات الواردة في هذا التقرير وغيره على عينة محدودة من الشركات الرسمية (في المقام الأول) أو على عدد قليل من البلدان التي تتوافر فيها بيانات أكثر شمولاً. ومن خلال تقديم رؤية

واضحة للحقائق المعروفة وغير المعروفة عن القطاع الخاص في المنطقة، يوصي التقرير بتحفيز الجهود نحو تعزيز الشفافية في البيانات وتوفيرها واستخدامها في وضع سياسات قائمة على الشواهد والأدلة.

وبالتوازي مع ذلك، يمكن للشركات بناء قدراتها وتعزيزها من خلال استثمار المواهب والكفاءات. وفي إطار الهامش المكثف، يمكن للتحسينات في ممارسات الإدارة، التي تبين أنها تمثل حوالي ثلث الفجوة الإجمالية في إنتاجية عوامل الإنتاج بين الولايات المتحدة والاقتصادات الأخرى، أن تمهد الطريق نحو تعزيز الابتكار ودفع عجلة النمو. أما في إطار الهامش الموسع، يمكن للشركات توسيع قاعدة المواهب والكفاءات لديها من خلال جذب القيادات النسائية، اللاتي بدورهن سيوظفن المزيد من النساء.

وتؤدي شركات القطاع الخاص دوراً محورياً في تعزيز نمو الإنتاجية والابتكار وتوفير فرص العمل على مستوى العالم، ولكن القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يفتقر إلى الديناميكية المطلوبة. ونظراً لضعف معدلات نمو الإنتاجية وتجزؤ الأسواق، فإن الشركات في المنطقة غير مؤهلة لاستيعاب صدمات كتلك الناجمة عن الصراع والظواهر المناخية الشديدة. وختاماً، يمكن للقطاع الخاص في المنطقة أن يشهد مستقبلاً أكثر ازدهاراً إذا أعادت الحكومات تقييم دورها، وتمكّنت الشركات من استثمار المواهب والكفاءات المتاحة بكفاءة وفعالية.

تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أبريل/نيسان 2025

كيف يمكن للقطاع الخاص تعزيز النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا